تقارير
5
أكتوبر 2019

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION
الأمانة العامة للتخطيط والتنسيق

حـــول

واقـع الإرهـاب واتجاهاته في الاتحاد الأوروبي 2019

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

حـول

واقـع الإرهـاب واتجاهاته في الاتحاد الأوروبـي 2019

ملخص تنفيذي

أصدرت وكالة الشرطة الأوروبية (يوروبول) تقريرها السنوي (حالة الإرهاب واتجاهاته 2019)، الذي تصدره منذ عام 2007، متضمناً رصداً وتحليلاً للتهديدات الإرهابية التي واجهها الاتحاد الأوروبي في عام 2018م، واتجاهاتها المتوقعة.

كشف التقرير عن انخفاض أعداد القتلى والجرحى جراء العمليات الإرهابية في بلدان الاتحاد الأوروبي حيث قتل 13 شخصًا وأصيب 46 شخصًا عام 2018 مقارنة بـ 62 قتيلاً في عام 2017، كما تراجعت أعداد الهجمات الإرهابية من 205 هجمات عام 2017 إلى 129 هجوماً عام 2018، فشل منها 24 هجوماً، وتراجع عدد المعتقلين على خلفية الإرهاب والتطرف، من 1219 معتقلاً عام 2017 إلى 1056 معتقلاً عام 2018، ورغم ذلك أكد التقرير أن الإرهاب في أوروبا لا يزال يشّكل خطرًا مستمرًا في ظل العدد الكبير من الهجمات الإرهابية التي أحبطتها السلطات الأمنية الأوروبية، والتي بلغت 16 هجومًا، منها 3 هجمات كان من المفترض أن يتم استخدام الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية فيها.

وقال التقرير إن التهديد الدائم الذي تمثله الجماعات المتطرفة مثل داعش والقاعدة، إلى جانب تصاعد عنف اليمين المتطرف، يظهر بوضوح أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب إنجازه لا سيما في التصدي لآفة المحتوى الإرهابي المستشري عبر شبكة الإنترنت. فعلى الرغم من تدهور

الهياكل التنظيمية لداعش، إلا أن التنظيم لا يزال من بين أهدافه شن هجمات خارج مناطق النزاع، ويحتمل أن يستخدم أعضاءه السابقين أو أفراداً متأثرين بدعاياته لتنفيذ أعمال إرهابية في أوروبا، وهناك خطر مستمر يتمثل في أن الأفراد ذوي الخلفية الإجرامية، بمن فيهم أولئك المسجونون حاليًا، معرضون للتجنيد من قبل التنظيم وقد ينخرطون في الإرهاب.

وكما لاحظ التقرير فإن الإرهاب في أوروبا يتأثر بالتطورات خارجها، حيث توفر المساحات غير الخاضعة للحكم في مناطق النزاع في أفغانستان وليبيا ومنطقة الساحل وسوريا واليمن فرصًا للجماعات الإرهابية للسيطرة على مناطق يمكن أن تتحول فيما بعد إلى ملاذات آمنة، وقد شهد العام 2018 انخفاضًا كبيراً في أنشطة داعش (ISIS) في عدد من المناطق خارج الاتحاد الأوروبي الأمر الذي يؤثر إيجابياً على أوروبا.

وكما كان الحال في السنوات السابقة زاد عدد الهجمات الإرهابية العرقية والانفصالية في الاتحاد الأوروبي على عدد الهجمات الإرهابية الأخرى في عام 2018 حيث قام الانفصاليون أو القوميون العرقيون بتنفيذ أو الشروع في تنفيذ 83 هجوماً، ما يجعلهم أكبر جماعة إرهابية في أوروبا.

وكشف التقرير عن زيادة عمليات القبض على المتطرفين اليمينيين في الاتحاد الأوروبي، من 20 عام 2017 إلى 44 عام 2018، وهو توجه مستمر منذ عامين، حيث تضاعفت أعداد المتطرفين اليمينيين الذين أُلقي القبض عليهم للعام الثاني على التوالي.

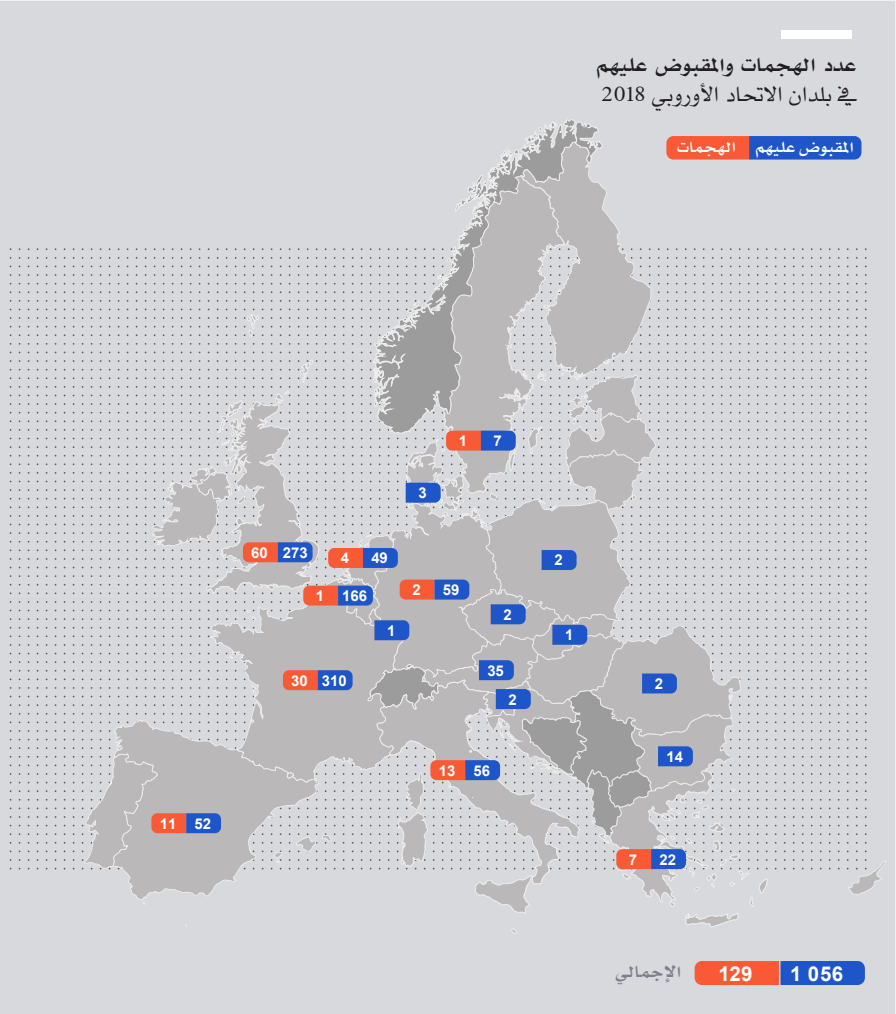

محاكمة المتهمين بالجرائم الإرهابية

ارتفع عدد المدعى عليهم بالمشاركة في أنشطة إرهابية في الدعاوى المرفوعة أمام القضاء في بلدان الاتحاد الأوروبي من 565 شخصاً عام 2017 إلى 653 شخصاً عام 2018 في تهم متعددة مثل: تمجيد الإرهاب، وإهانة ضحايا الإرهاب، والتجنيد، والتدريب الذاتي لأغراض إرهابية، وتمويل الإرهاب، والسفر إلى مناطق تسيطر عليها جماعات إرهابية، والتحريض على ارتكاب أعمال إرهابية، وفي بعض الحالات، تم رفع تهم الإرهاب بالتوازي مع تهم ارتكاب جرائم أخرى، مثل حيازة المتفجرات أو الأسلحة أو تصنيعها أو تزويدها، وتهريب المهاجرين، والإضرار الشديد بالممتلكات، وتزوير الوثائق الرسمية.

وقد بلغ متوسط عقوبة السجن على الجرائم الإرهابية في الاتحاد الأوروبي سبع سنوات، وهو أعلى مما كان عليه في عامي 2016 و2017 إذ كان خمس سنوات.

عدد من **حوكموا بتهم إرهابية** في الاتحاد الأوروبي بين عامي 2016 و2018

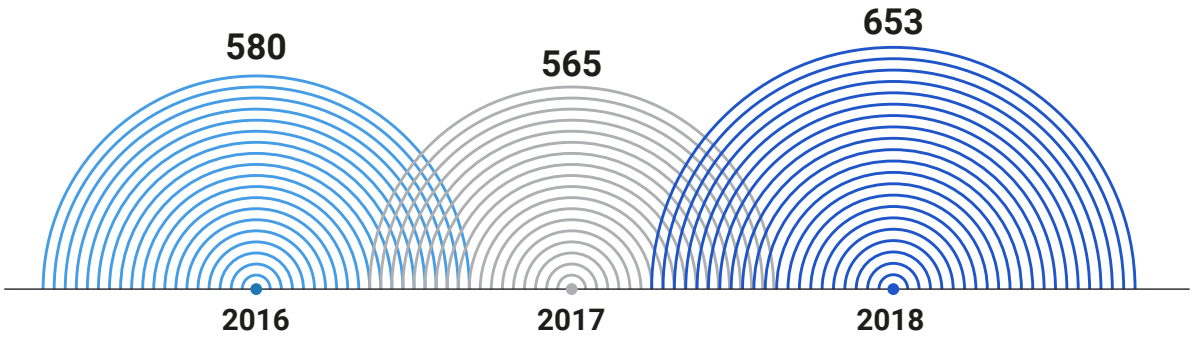

طبيعة منفذي الهجمات والأسلحة المستخدمة

تم تنفيذ جميع الهجمات الإرهابية بواسطة أفراد يعملون بمفردهم (ذئاب منفردة) استهدفوا المدنيين ورموز السلطة. وفي كثير من الأحيان ظلت دوافع مرتكبي الجريمة الإرهابية وعلاقتهم مع الأفراد المتطرفين أو الجماعات الإرهابية غير واضحة.

وقد نُفذت الهجمات باستخدام الأسلحة النارية، وأسلحة بدائية متاحة بسهولة (مثل السكاكين)، والملفت للنظر أن العديد من العمليات الإرهابية التي تم إحباطها تضمنت محاولة إنتاج متفجرات ومواد كيميائية وبيولوجية واستخدامها، فقد تم تعطيل ثلاث عمليات إرهابية كانت تتضمن محاولة إنتاج مواد كيميائية وبيولوجية وإشعاعية واستخدامها في عام 2018 في الاتحاد الأوروبي.

وفي موازاة ذلك لوحظ زيادة استخدام محتويات الألعاب النارية التي تم الحصول عليها بشكل قانوني أو في كثير من الأحيان بشكل غير قانوني في الهجمات الإرهابية. ومن أجل الحد من إساءة استخدام الألعاب النارية غير القانونية، استهدفت عمليات إنفاذ القانون في عام 2018 مجموعات الجريمة المنظمة التي تقوم بالإنتاج غير المشروع للألعاب النارية وبيعها في الاتحاد الأوروبي.

تمويل الإرهاب

احتاجت غالبية الأعمال الإرهابية التي ارتكبت في عام 2018 في أوروبا إلى الحد الأدنى من التمويل أو لم تكن بحاجة إليه، فقد كانت تلك الأعمال بسيطة في إعدادها وتنفيذها، وكان منفذوها قادرين على توفير الأموال لها بطرق مختلفة، ودون أن يتركوا أي آثار تدل عليهم، وعندما تدعو الحاجة إلى تمويل خارجي، يتم استخدام أساليب متنوعة بسيطة أو أكثر تعقيدًا، فقد تجمع التنظيمات الإرهابية الأموال من أنشطة غير قانونية، كالابتزاز، وتهريب المهاجرين، لكن العديد منها تمارس أعمالاً مشروعة لا تثير الشبهة كالمشاريع التجارية الصغيرة ثم يتم تحويل عائداتها إلى الأغراض الإرهابية، إضافة إلى الاستفادة من القروض وأنظمة الائتمان التي يتم الدفع من خلالها لتمويل الأعمال الإرهابية، ولا تزال أنظمة تحويل الأموال مثل الحوالات المالية أداة مهمة في تمويل الإرهاب.

إن جوهر الأنظمة (المصرفية السرية) هي المصالح المالية والعلاقات الشخصية، فهي تمتاز بأنها قابلة للتكيف بدرجة كبيرة مع ظروف النزاعات والعقوبات الاقتصادية، وهي قناة مناسبة للتحرك وتوفير الأموال لأغراض إرهابية. الخدمات المصرفية السرية موجهة نحو الربح، وإمكانية استخدامها من التنظيمات الإرهابية جانب مهم، ولكنه ليس الهدف الرئيس لوجود النظام المالي (السري). وقد أظهرت التحقيقات في الدول الأوروبية أن قضايا غسل الأموال والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين وتمويل الإرهاب مترابطة. على سبيل المثال، أبلغت إيطاليا عن توقيف أربعة أفراد في عام 2018 للاشتباه بهم في تحويل أموال إلى سوريا، وهي تحويلات مالية ناشئة عن تبرعات تلقائية لأفراد سوريين يعيشون في بلدان أوروبية مختلفة، وعائدات ناتجة عن تهريب المهاجرين من الشرق الأوسط إلى شمال أوروبا، كان جزء

من الأموال يستخدم لتمويل منظمة إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة في سوريا.

كما يتم استخدام كل من مواقع الويب العادية والمظلمة لطلب التبرعات عبر الإنترنت، بما في ذلك العملات الافتراضية، ويبدو أن عملة (بيتكوين) هي الأكثر شيوعاً في حملات جمع التبرعات عبر الشبكة المظلمة.

ساحات المواجهة الافتراضية

أدت هزيمة تنظيم داعش في العراق وسوريا إلى تراجع قدراته الرقمية عبر شبكات الإنترنت فقد خسر العديد من المنصات الرقمية، وتخلخل تماسك سردياته المطروحة بسبب عجز التنظيم عن توحيد مواقفه الأيديولوجية داخليًا. ورغم ذلك حافظ التنظيم الإرهابي على وجوده في الإنترنت إلى حد كبير بفضل شبكات الدعم غير الرسمية والمؤيدة في العالم الافتراضي، واستمر كل من داعش والقاعدة في البحث عن فرص جديدة على الإنترنت لنشر أفكارهما ودعاياتهما عبر استخدام منصات بديلة وتقنيات مفتوحة المصدر.

وقد ظلت دعاية تنظيم داعش الإرهابية على الإنترنت متطورة من الناحية التقنية، وبدا منسوبوه على دراية بأدوات الاتصال المشفرة، لكن قدراتهم وتقنياتهم في الهجوم السيبراني كانت بدائية. ولم تظهر أي جماعة إرهابية قدرات ملموسة على تنفيذ هجمات إلكترونية فعالة في عام 2018، لكن تهديد التطرف العنيف يستمر في الزيادة عبر الإنترنت، ويحتاج الاتحاد الأوروبي أكثر من أي وقت مضى إلى مواصلة تدابيره لمواجهة ذلك.

السفر إلى مناطق الصراع والعودة منها

كان عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يسافرون أو يحاولون السفر إلى مناطق النزاع في سوريا والعراق منخفضاً للغاية في عام 2018، لكن تم الإبلاغ عن حالات سفر منخفضة جداً إلى مناطق أخرى للصراع، وبدلاً من محاولة السفر إلى مناطق النزاع، تحول تركيز ما يسمى الشبكات الجهادية في دول الاتحاد الأوروبي نحو القيام بأنشطة داخل دول الاتحاد الأوروبي أو خارجها.

وظل عدد الأفراد العائدين إلى الاتحاد الأوروبي منخفضًا للغاية، حيث بقي المئات من المواطنين الأوروبيين رهن الاحتجاز في العراق وسوريا. ويُعتقد أن جميع الرجال وبعض النساء تلقوا تدريبات على الأسلحة، حيث اكتسب الرجال أيضًا تجربة قتالية، أما الأطفال القُصر فهم ضحايا تخشى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أنهم تعرضوا للتلقين العقائدي والتدريب في مناطق داعش السابقة، وقد يشكلون تهديدًا محتملًا في المستقبل. ومن ناحية أخرى ليس هناك مساعٍ منهجية من قبل الإرهابيين في إساءة استخدام المهاجرين الذين يتدفقون إلى بلدان الاتحاد الأوروبي.

الإرهاب العرقي القومي والانفصالي

انخفض عدد الهجمات التي يشنها الإرهابيون الإثنيون والانفصاليون في الاتحاد الأوروبي انخفاضًا كبيرًا من 137 هجوماً في عام 2017 إلى 83 هجوماً في عام 2018. وكما حدث في الأعوام السابقة وقعت الهجمات الإرهابية القومية والانفصالية في فرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة، واستمر الجيش الجمهوري في تشكيل تهديد كبير في أيرلندا الشمالية، وظل النشاط الإرهابي الانفصالي في إسبانيا عند مستويات منخفضة، واعتقلت وكالات إنفاذ القانون في ست دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي 30 شخصًا بتهم تتعلق بالنشاط الإرهابي القومي العرقي والانفصالي.

وفي عام 2018، لم يتم الإبلاغ عن أي هجمات إرهابية قام بها حزب العمال الكردستاني في الاتحاد الأوروبي. ورغم ذلك، أشار عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد إلى أن الحزب حافظ على بنيته في أوروبا، وقدم الدعم اللوجستي والمالي للمقاتلين الأكراد في الشرق الأوسط، ونفذ أنشطة الدعاية والتجنيد. وقد أدانت محكمة بلجيكية أربعة أشخاص في عام 2018 لمشاركتهم في نشاطات حزب العمال الكردستاني الذي تتهم تركيا نشطاءه في أوروبا بالتورط في أشكال مختلفة من الجريمة المنظمة الخطيرة، وخاصة في تهريب المخدرات والمهاجرين، والاتجار بالبشر وغسل الأموال. وقد أثر الوضع في تركيا وسوريا – وخاصة التدخل

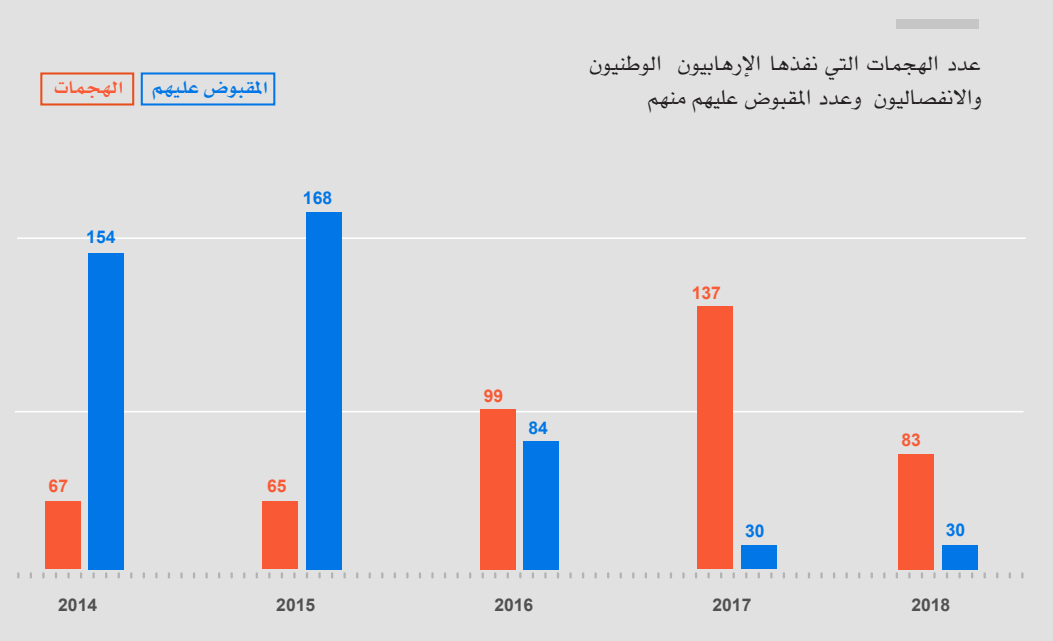

التركي في عفرين، عام 2018 – على النشاط الكردي في أوروبا، ورفع عدد فعالياتهم الاحتجاجية السلمية التي تخلل بعضها اشتباكات متقطعة مع الأتراك، وزادت التوترات بين الأكراد والأتراك في الاتحاد الأوروبي ولاسيما في ألمانيا، حيث تعرض مسجد في لاوفن، في مارس 2018، لهجوم متعمد وتم القبض على ستة أشخاص من حزب العمال الكردستاني للاشتباه بتورطهم في الجريمة. ووصفت المواقع المرتبطة بحزب العمال الهجوم بأنه عمل انتقامي لعفرين. وبصورة عامة نمت العلاقة بين المنظمات المتطرفة اليسارية والمنظمات الكردية في العديد من الدول الأوروبية.

إرهاب الجماعات اليمينية واليسارية

على الرغم من الزيادة القصوى للمشاعر اليمينية في جميع أنحاء أوروبا، تم الإبلاغ عن هجوم إرهابي يميني واحد فقط في الاتحاد الأوروبي في عام 2018 في إيطاليا. وقد ارتفع عدد المقبوض عليهم من اليمينيين المتطرفين إلى أكثر من الضعف، فارتفع من 20 شخصاً عام 2017 إلى 44 شخصًا عام 2018 في كل من: التشيك وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا للاشتباه بارتكابهم جرائم أو محاولات ارتكاب عمل إرهابي. ورغم أن الغالبية العظمى من نشاطات جماعات اليمين المتطرف في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي لم يتخللها اللجوء إلى العنف، إلا أنها تساعد في ترسيخ مناخ من الخوف والعداء ضد الأقليات، وكراهية الأجانب، ومعاداة السامية، والإسلاموفوبيا ومناهضة الهجرة.

وانخفض عدد الهجمات الإرهابية للجماعات اليسارية والفوضوية (الأناركية) للعام الثاني على التوالي من 27 هجوماً عام 2016 إلى 24 هجوماً عام 2017، ثم 19 هجوماً عام 2018، وانحصر نشاط تلك الجماعات في اليونان وإيطاليا وإسبانيا، ولم يتم رصد اتصال أو تنسيق بين الإرهابيين الفوضويين في البلدان الثلاثة، رغم تعبيرات التضامن التي يعلنونها على شبكة الإنترنت التي ظلت المنصة الرئيسة لمطالب تلك الجماعات ودعاياتها وأفكارها. وانخفض عدد المقبوض عليهم من تلك الجماعات انخفاضاً طفيفاً من 36 شخصاً عام 2017 إلى 34 شخصاً عام 2018، وبرر الفوضويون أعمالهم العنيفة بالإشارة إلى أنشطة الشرطة والتضامن مع الإرهابيين المسجونين والقضايا السياسية والاجتماعية.

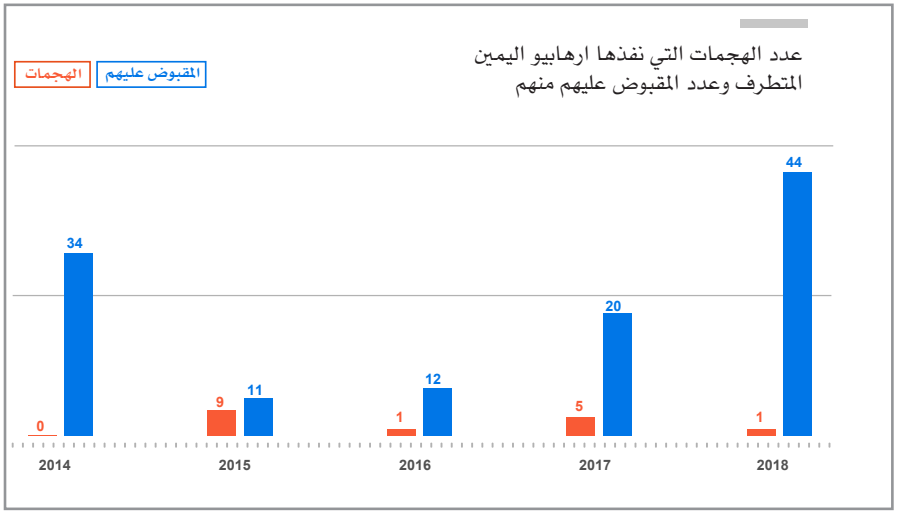

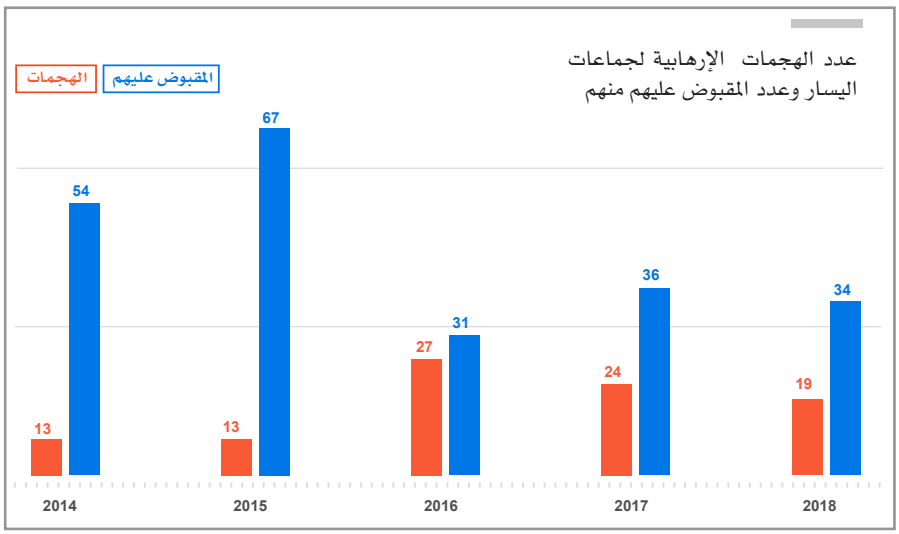

الإرهاب (الجهادي)

شهدت بلدان الاتحاد الأوروبي عام 2018 وقوع سبع هجمات مما يعرف بالإرهاب الجهادي، وقعت ثلاثة منها في فرنسا، واثنتان في هولندا، وواحدة في بلجيكا وواحدة في المملكة المتحدة؛ وفشل هجوم واحد في إسبانيا، وأحبط 16 هجوماً، بإجمالي 24 هجوماً مقارنة بـ 33 هجوماً عام 2017 (10 هجمات تم تنفيذها، و12 هجمة فشلت، و11 هجمة تم إحباطها).

وقد أسفرت تلك الهجمات عن مقتل 13 شخصاً وإصابة 46 شخصاً، بينهم 12 فرداً من ضباط الشرط مات ثلاثة منهم. وشهدت فرنسا وهولندا والمملكة المتحدة أكبر عدد من الهجمات ومن المؤامرات الإرهابية المحبطة.

وقد نُفذت معظم ما يُسمى بالهجمات (الجهادية) باستخدام السكاكين والأسلحة النارية، بينما تم إحباط جميع الهجمات التي تنطوي على استخدام المتفجرات. وقد تم تنفيذ جميع الهجمات بواسطة أشخاص بمفردهم (ذئاب منفردة) وليس من قبل جماعات إرهابية، غير أن هؤلاء الأفراد غالبًا ما يحتفظون بعلاقات في شبكات فضفاضة أو في مجموعات صغيرة غير منظمة، وقد يتلقون دعمًا ماديًا أو معنويًا من أفراد يشاطرونهم التفكير نفسه.

وقد تم إلقاء القبض على 511 شخصًا للاشتباه في ارتكابهم جرائم متعلقة بما يسمى الإرهاب الجهادي، وجرت معظم الاعتقالات في فرنسا والمملكة المتحدة وبلجيكا، تليها هولندا

وألمانيا وإيطاليا، حيث تم القبض على أكثر من نصف المشتبه بهم بتهمة الاشتباه في عضويتهم في جماعة إرهابية، والمشاركة في التخطيط للهجمات والاستعداد لها.

وكان متوسط عمر المهاجمين 26 عامًا، وكلهم من الذكور، بينما كان متوسط عمر الأفراد الذين اعتقلوا بسبب جرائم إرهابية 32 عامًا، 22% منهم من النساء، بينما لم تتجاوز نسبتهن 16% من المعتقلين عام 2017.

ويرجع الانخفاض في عدد الهجمات الإرهابية (الجهادية) التي تم تنفيذها في الاتحاد الأوروبي جزئياً إلى عمليات فعالة لإنفاذ القانون والاستخبارات، ويتضح ذلك من العدد الكبير نسبيًا من الهجمات الفاشلة المبلغ عنها. في سبتمبر 2018، على سبيل المثال، نجحت هولندا في إحباط هجوم كبير خطط له سبعة رجال سبق القبض على ثلاثة منهم لمحاولتهم السفر إلى الخارج كمقاتلين إرهابيين أجانب.

وفي عام 2018 لم تبلغ غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن أي هجمات إرهابية (جهادية) نفذتها جماعات، ورغم ذلك كانت هذه الدول على دراية بالتهديدات المحتملة الناشئة عن الزيادة في أعداد المنتمين إلى ما يسمى الأيديولوجية الجهادية، ووجود أفراد متطرفين لهم صلات بالمنظمات الإرهابية التي تتبني هذه الأيديولوجية، وإمكانية إعادة المقاتلين من مناطق الصراع في العراق وسوريا.

وقد استمر اكتشاف الشبكات الإرهابية في أوروبا، ففي أكتوبر 2018 تم الكشف عن شبكة إرهابية في إسبانيا مكونة من 25 سجيناً لهم سجلات سابقة في الجرائم المرتبطة بالإرهاب وبالمدانين بجرائم أخرى. وذكرت إيطاليا أن التطرف في سجونها لا يزال مصدر قلق في عام 2018، نظراً لزيادة عدد السجناء الذين يظهرون الدعم لتنظيم داعش الذي فقد كل الأراضي التي سيطر عليها ذات يوم في العراق وسوريا وتقلصت قدرته على توجيه الهجمات الخارجية ضد الغرب إلى حد كبير بسبب الاستنزاف الذي تعرض له في الأفراد والموارد، ورغم ذلك لا يزال التنظيم يحتفظ بنيته لتنفيذ هجمات إرهابية في الغرب بالاعتماد على أعضائه السابقين، بمن فيهم المسجونون حاليًا والمتعاطفون معه في أوروبا.

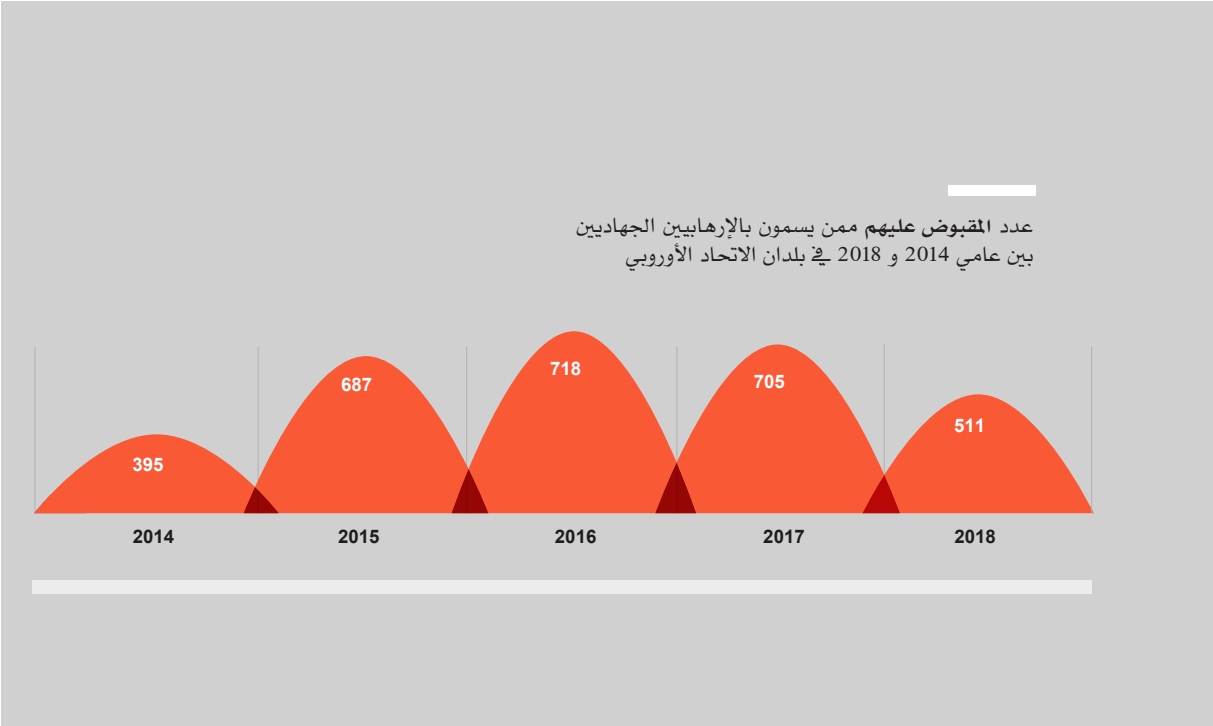

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

حـــول

واقع الإرهاب واتجاهاته
فـي الاتحاد الأوروبي 2019

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION
الأمانة العامة للتخطيط والتنسيق

@IMCTC_AR | @IMCTC_EN | @IMCTC_FR
www.imctc.org